الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤

رشيد فى لقائه بجمعية الأعمال المصرية-البريطانية

اختيار ثلاث مناطق للكويز تم بناء على قدرتها على التصدير لأمريكا واعتبارها مناطق كبرى لتوسيعها مستقبلا

بدء تطبيق الجات لن يعقبه بالضرورة طوفان من الاستيراد وسنطبق قواعد مكافحة الإغراق

تابع اللقاء

عادل شفيق

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة أن الكويز تعتبر بروتوكولا وليس اتفاقية وهى ترتيبات للتجارة تمت عام ١٩٩٦ بعد توقيع اتفاقية أوسلو حتى تستطيع المنتجات المصرية والأردنية والفلسطينية الدخول إلى المنطقة الحرة بين إسرائيل وأمريكا بشروط معينة وانه تم اختيار سبع مناطق كمرحلة أولى على اساس المناطق التى كانت تحقق اكبر رقم لصادرات الملابس للولايات المتحدة حيث انها ستكون اقدر على الاستفادة من البروتوكول وستتم بعدها اضافة مناطق أخرى وهى التى تحقق صادرات اقل وقال انه تم اختيار مناطق كبرى حتى يمكن توسيعها وهى منطقة القاهرة الكبرى ومنطقة الاسكندرية الكبرى ومنطقة السويس الكبرى وبذلك يمكن ضم مدن اخرى مثل الاسماعيلية إلى منطقة السويس الكبرى دون تعديل البروتوكول.

جاء ذلك فى لقائه بجمعية الاعمال المصرية البريطانية حيث أكد المهندس محمد نصير رئيس الجمعية على أهمية الرسالة التى توجهها الحكومة المصرية حاليا لمجتمعات الأعمال المحلية والعالمية بدمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى وتطبيق قواعد المنافسة الحرة والعادلة وفتح مجالات جديدة أمام الاستثمار وإيجاد بيئة ومناخ افضل للاستثمار.

وأضاف رشيد أن توقيع بروتوكول الكويز يعتبر خطوة ايجابية لدخول مصر فى اتفاقية تجارة حرة مع أمريكا ومن المؤكد انها ستساعد فى زيادة الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وقال أنه سيتم بحث عمل ترتيبات خاصة لدعم المصانع التى تقع خارج مناطق البروتوكول إلى أن تستطيع الدخول فيها وقال ان صادرات الاردن ارتفعت بعد توقيع الكويز من ١٥ مليون دولار منذ أربع سنوات إلى مليار دولار حاليا كما أنه لايوجد أى تأثير على الملكية للمصانع التى تعمل طبقا للكويز كما أشيع فى بعض الصحف حيث أن الفكرة هى وجود مكون إسرائيلى ١١.٧٪ فقط وليس ملكية فى المصانع المنتجة بأى شكل من الاشكال، قواعد المنشأ قواعد دولية، وسيتم تطبيقها على الكويز.

ومن ناحية أخرى أكد الوزير أن بداية تطبيق اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية فى أول يناير المقبل لن يكون له تأثيرات سلبية كما توقع البعض وجود فيضان من الاستيراد بعد اول يناير حيث أن الجمارك كانت قد خفضت بالفعل على كثير من السلع منذ فترة لذا فلا جديد يتوقع أن يحدث بصورة كبيرة، وطرح عدة نقاط تتعلق بالقدرة التنافسية لمصر والانتاج المصرى قائلا انه توجد مجالات كنا نعتقد أننا لايمكن ان ننافس فيها عالميا.

وبالنسبة لاتفاقية التجارة العربية الحرة قال أنها بدأت المرحلة الأخيرة من التنفيذ وأصبح سعر الضريبة الجمركية بنسبة ٢٠٪ من سعر الضريبة الطبيعى وسيصبح هذا المعدل صفر العام المقبل وانه لايوجد خفض جديد فى الجمارك.

وأوضح أنه يوافق على استيراد الملابس حيث أننا وقعنا اتفاقية الجات والدولة أعلنت مرارا وتكرارا ان المنتجين المصريين أمامهم مهلة ١٠ سنوات لتحسين وتطوير أنفسهم ولم يتحرك معظمهم.

وحول أسعار الأدوية بعد تطبيق الجات فلن تتغير أسعارها حيث أن التغيير سيحدث فى الأدوية الجديدة التى تدخل مصر ولكن الأدوية المسجلة حاليا لن تتأثر أسعارها.

وحول الاسئلة حول اتفاقية اغادير قال أنها اتفاقية تضم مصر والأردن والمغرب وتونس وتتيح الاستفادة من تراكم التصنيع فى أى دولة منها للتصدير إلى أوروبا بمعنى اذا استوردت مصر سلعة مصنعة فى الأردن وأجرت عليها اضافات تصنيعية أخرى، وقيمة مضافة يحتسب القيمة المضافة لكلا الدولتين فى شهادة المنشأ.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية